

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر وأهم التحديات التي تواجهها

رميته عبد الغني¹، فارس فضيل²

¹ جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - (الجزائر)، مخبر اقتصاد مالية وإدارة أعمال، a.remita@univ-skikda.dz

² جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، prdrfaresfodil@gmail.com

The role of small and medium enterprises in development in Algeria and the most important challenges they face

Remita Abdelghani¹, Foudil Fares²

¹University of 20 august 1955 – Skikda - (Algeria), ECOFIMA

² University of Algiers 3, (Algeria).

تاريخ الاستلام: 2024/05/09 ؛ تاريخ القبول: 2024/07/06 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/16

ملخص :

هدفت الدراسة إلى استعراض تاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتقديم تقييم لمساهمتها في عملية التنمية، ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني، خلال الفترة (2010 - 2022)، وذلك من خلال تحليل مختلف البيانات الواردة في التقارير السنوية لبعض الهيئات الوزارية الجزائرية، كما وقفت الدراسة أيضاً على أهم العوائق التي تواجه تطور هذا القطاع في ظل التحديات الحالية.

وقد خلصت الدراسة الى ان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد وترقيته لم يكن كافياً كما يهدف له من قبل سلطات البلاد حيث هذه الأخيرة تعمل دوماً على محاولة الدفع بهذا النوع من القطاعات لإيمانها بأنه قاطرة التنمية وبديل المحروقات، وعليه تسعى باستمرار الى استحداث صيغ جديدة وتشجيع المستثمرين في هذا المجال، وتهيئة البيئة المناسبة لتطورها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، تنمية، جزائر.

تصنيف JEL: O43، O12، D22.

Abstract :

The study aimed to provide a historical review of small and medium-sized enterprises in Algeria, and to provide an assessment of their contribution to the development process and their role in diversifying the national economy, during the period (2010-2022), by analyzing various data contained in the annual reports of some Algerian ministerial bodies. The study also concluded Also on the most important obstacles facing the development of this sector in light of the current challenges.

The study concluded that the role of small and medium enterprises in diversifying and promoting the economy was not sufficient as intended by the country's authorities, as the latter always works to try to push this type of sector because it believes that it is the engine of development and an alternative to fuels, and therefore it constantly seeks to develop new formulas and encourage Investors in this field, and creating the appropriate environment for its development.

Keywords: Small Enterprises, Medium Enterprises, Development, Algeria.

Jel Classification Codes : O43, O12, D22.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

رميته عبد الغني، فارس فضيل (2024)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر وأهم التحديات التي تواجهها، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 2)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-، ص 178 - 192

1- المقدمة:

منذ الثمانينيات، بدأت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة بهدف وضع استراتيجية تنمية تعيد النظر في دور القطاع الخاص كشريك أساسي في السياسة الاقتصادية. تم ذلك من خلال إنشاء الأطر والقوانين والسياسات التي تعزز هذا الدور، سواء على المستوى التشريعي، أو التنظيمي، أو الجبائي، وغيرها، بهدف التحول من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الممتلكات والأموال العامة إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق وقوى الطلب والعرض.

حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في صناعة التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلا أساسيا من مداخل النمو الاقتصادي، فقد أولتها الجزائر اهتماما بالغا منذ الثمانينات، نظرا لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي من خلال توفير مدخل أساسي للنمو الاقتصادي، فقد تم منحها اهتماما كبيرا من قبل الجزائر منذ الثمانينيات. وقد انعكس هذا الاهتمام من خلال إنشاء وزارة مخصصة لهذا القطاع في عام 1994، تحمل اسم "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية". تم تعزيز هذا الاهتمام بسبب الدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات، حيث كانت سببا في نخضة عدد من الدول المتقدمة في الوقت الحاضر.

يتميز هذا النوع من المؤسسات بخصائص متعددة، منها سهولة تكيفها ومرونتها، مما يجعلها قادرة على النمو وتوفير فرص العمل وجلب الثروة. بالإضافة إلى ذلك، لها أهمية كبيرة في مساهمتها في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، مثل مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى جذب الاستثمار في المجالات العلمية والتكنولوجية التي تقدمها هذه المؤسسات.

• إشكالية الدراسة: كحوصلة لما سبق، يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر؟ وما هي مختلف التحديات التي تواجهها؟

• الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر؟
- فيما تتمثل اهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

• فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.
- توجد العديد من الصعوبات والعراقيل التي تشكل تحديا كبيرا أمام تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

• اهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى تحديد عدة اهداف منها:

- تسليط الضوء على تاريخ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.
- الوقوف على اهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

• المنهج المتبع: بهدف الإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي خاصة في الجانب النظري من الدراسة من خلال التطرق الى تاريخ هذا القطاع في الجزائر ومختلف المفاهيم المستخدمة، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل الاحصائيات والأرقام لمختلف الجداول والاشكال البيانية المستمدة من مصادرها الأولية والمتمثلة في النشرات الإحصائية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إضافة الى الاحصائيات المنشورة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

2- لحة تاريخية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها في وضع حرج يتمثل في الحاجة الماسة للخروج من الركود الذي تركته الاستعمار الفرنسي. كان عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد النمط التنموي المناسب ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد. في مرحلة ما بعد الاستقلال، ورثت الجزائر قطاعًا هشًا، يتألف أساسًا من الصناعات الاستخراجية والصناعات الاستهلاكية البسيطة التي تتمركز في المناطق الحضرية الكبرى. وقامت مديرية الإحصاء التابعة لوزارة المالية والتخطيط الجزائرية في عام 1964 بتصنيف المؤسسات وفقًا لحجمها. وقد توصلت إلى معطيات كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 01 : تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964

عدد المؤسسات	عدد العمال
411	من واحد إلى تسعة عمال
298	من عشرة إلى تسعة عشر عامل
300	من عشرين عامل إلى تسعة وأربعين عامل
195	من خمسين عامل إلى تسعة وتسعين عامل
253	من مئة عامل إلى أربعة مئة وتسعة وتسعين عامل
148	من خمسة مئة عامل فما فوق
1605	المجموع

المصدر: محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر، 1990، ص: 363.

مغادرة ملاك المؤسسات الاقتصادية تركت فراغًا كبيرًا في الاقتصاد الوطني، مما أثر بشكل كبير على الحالة الاقتصادية العامة. في إطار القرارات التي اتخذت في مارس 1963، تم وضع العمال في مواجهة مسؤولية إعادة تشغيل هذه المؤسسات، رغم التحديات الكبيرة التي واجهوها.

للتغلب على هذه الوضعية الصعبة، اتخذت السلطات الوطنية إجراءات عاجلة من خلال إصدار قوانين ومراسيم لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وقطاعاتها. تم وضع خطط تنموية ذات مخططات متتالية، حيث كان للتصنيع دورًا أساسيًا في بناء اقتصاد وطني قوي. تم الاعتماد على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المرغوبة (بوختالة، 2011، ص45).

سنستكشف الآن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال النظر إلى مراحل تطورها بناءً على افتراضين أساسيين هما (Mebtoul، 1981، p81):

المرحلة الأولى، التي تمتد من عام 1962 إلى عام 1980:

خلال هذه الفترة، اعتبرت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للصناعات القاعدية. تمحور الاهتمام الاقتصادي حول بناء البنية التحتية الوطنية، وبالتالي الاستثمار في المشاريع الكبرى والثقيلة. استندت الاستراتيجية التنموية خلال هذه الفترة إلى المخططات المتتالية، مثل المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

وتمثلت الأهداف العامة فيما يلي (Mebtoul، 1981، p81):

- اتباع النهج الاشتراكي للوصول للاستقلال الاقتصادي.
- العمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية عن طريق التخفيف من البطالة، والتوجه نحو الداخل، فإبان الاحتلال كانت 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمستوطنين الفرنسيين بينما ما يمتلكه الجزائريين كان محدود جدا، وغداة الاستقلال والانسحاب الجماعي

للأجانب تبنت الدولة برنامج استعجالي، كانت أولى اهتماماته إعادة تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل تعاونيات للتسيير الذاتي وإعطاء المبادرة للعمال الجزائريين في إعادة تشغيلها وقد تم ذلك من خلال إصدار مجموعة أوامر منها (صالح، 2004، ص 171):

- الأمر رقم 20/65 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة
- المرسوم رقم 38/62 الصادر في 1962/11/12 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة.
- قانون التسيير الذاتي الصادر سنة 1963، وهو أول قانون في الجزائر، إلا أنه لم يكن له أثر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لم يتبع بإجراءات فعالة خاصة فيما يتعلق بالدعم المالي لتحديد الهياكل الإنتاجية.
- قانون الاستثمار العام لسنة 1966، وهو القانون الذي منح الرخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة وكان له الأثر في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- خلال الفترة الممتدة من (1970-1973)، اعتمدت الدولة كما تقدم الحديث عنه على المخطط الرباعي الأول الذي كان يهدف إلى وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الجماعات المحلية البلدية والولائية، يتمثل دور هذه الأخيرة في إنشاء وتسطير أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد طرق تسييرها وآفاق تنميتها وتطويرها.

- المرسومين 139/71 و 179/71، وفقا لهذين المرسومين أطلقت صفة المؤسسة العمومية المحلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عموماً، في هذه المرحلة، تمت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق استقلالية القرار السياسي والاقتصادي والتخلص من القيود الموروثة عن فترة الاستعمار، من خلال حركة إعادة التأمين واستعادة الأملاك الوطنية، خاصة الصناعية. كما تم بناء قاعدة صناعية تمهيداً لتنمية أوسع. رغم أولوية القطاع الصناعي، فقد شهدت هذه الفترة إهمالاً للقطاع الخاص والاعتماد المفرط على القطاع العام، بالإضافة إلى التركيز الزائد على قطاع المحروقات على حساب الصناعات الثقيلة والخفيفة والمتوسطة. هذا دفع إلى ضرورة إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية للدولة، وبدء عملية الإصلاح اعتباراً من عام 1980.

في المرحلة الثانية، التي تمتد من عام 1980 إلى عام 1989:

خلال هذه المرحلة، لم تكن لدى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في إطار سياسات التخطيط التنموي، وظلت أبعادها محدودة ومساهماتها ضعيفة في الاقتصاد الوطني بشكل عام. لذلك، ظهر تصوّر جديد للسياسة الاقتصادية يهدف إلى نقل الاقتصاد الجزائري من وضعية مركزية إلى اقتصاد متفتح. بناءً على ذلك، بدأ يُنظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل جديد، وحظي هذا القطاع بمزيد من الاهتمام من خلال المخطط الخماسي وتفعيل دوره عبر مجموعة من القوانين، من أبرزها:

- القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بتشجيع الاستثمار.
- المرسوم رقم 192/88 المؤرخ في 1988/10/04 المتعلق باستقلال المؤسسات ففي هذه المرحلة وبعد إجراء عملية تقييم للفترة السابقة ورغم الجهود المبذولة في مخطط الخماسي الأول لإصلاح هيكل المؤسسات الاقتصادية، والتي تهدف إلى تخفيف درجة المركزية والبيروقراطية التي كانت تعيق نشاط المؤسسات، فإن الإصلاحات الهيكلية والمالية لم تحقق النتائج المرجوة. تزايدت تحديات الاقتصاد الوطني، خاصة مع أزمة عام 1986، مما دفع الحكومة إلى منح مسيري المؤسسات حرية أكبر في اتخاذ القرارات والمبادرة، وفقاً لقواعد التجارة وآليات السوق. وهذا السياق استدعى مراجعة جديدة للتنظيم الاقتصادي، مع التركيز على مبدأ اللامركزية في التسيير.

على الرغم من الدعم الذي قدمته الإجراءات القانونية المتخذة لتنمية الاقتصاد الوطني، بما في ذلك القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لم يكن هناك تكيف كافٍ مع التحولات الاقتصادية، مما أثر على قدرة القطاع الخاص المؤهل على الازدهار.

ثالثاً: الفترة من 1990 إلى الوقت الحالي:

في بداية التسعينات، شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً واضحاً بالتنمية والتطوير، حيث اتخذت قرارات حاسمة في مجال القطاع الخاص. كان ذلك واضحاً في سياسة التنمية العامة المعتمدة وبرامج الحكومات المتعاقبة. يُمكن القول إن بداية هذه المرحلة كانت

الفترة الحقيقية لإنشاء قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تهيئة مناخ اقتصادي ملائم لنمو وتطور القطاع تضمنت هذه التهيئة القطاعات التالية (الخلف، 2004، ص: 133):

قانون الخصخصة والشراكة، الذي فتح أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص. صدر قانون بهذا الخصوص في عام 1995، وتم تعديله في عام 1997. كما شملت هذه الفترة اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي وقعت في عام 1998. الإصلاحات في النظام المصرفي بدءًا من عام 1992، بهدف تحرير عمل البنوك وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص، وتخفيض أسعار الفائدة بدءًا من عام 1998.

تعديلات في التشريعات الجبائية من خلال قوانين المالية في السنوات 1992 و 1997 و 1998، تشمل امتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإجراءات تشجيعية من خلال تقديم إعفاءات كاملة وجزئية.

سياسة جمركية متجاوبة مع هذه الجهود من خلال تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، وفتح السوق الجزائرية للقطاع الخاص. - إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية سنة 1993 بهدف تنظيم وتنمية سوق رأس المال للمشاركة في التنمية الاقتصادية ولو أن نشاطها ضعيف جدا وبقي على ذلك لسنوات طويلة .

تم إنشاء مصالح وزارية منتدبة تابعة لوزارة الاقتصاد في عام 1992، وفيما بعد تم إحداث وزارة متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في عام 1994، وهذه الوزارة حصلت على كافة الصلاحيات لتعزيز تطوير ونمو هذا القطاع. في عام 2010، تم دمج شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وزارة الصناعة، بهدف تعزيز القطاع الصناعي كبديل مهم للاقتصاد النفطي. وفيما بعد، تم تغيير اسم الوزارة لتصبح "وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"، وتكلفت بمهام متنوعة تشمل (قانون الاستثمار، 2000) :

- تم تأسيس وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في عام 1994، وتم دمجها فيما بعد مع وزارة الصناعة والمناجم بهدف تطوير هذا القطاع، خاصة الصناعي. وقد تولت الوزارة مهمة تنظيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

تم إصدار عدة قوانين وقرارات لتعزيز القطاع، بما في ذلك قانون النقد والقرض في عام 1990 الذي هدف إلى تنظيم القطاع المالي وتعزيز الاستثمار، وقانون توجيه الاستثمار في عام 1993 الذي أسس وكالة وطنية لتسهيل الاستثمار (قانون النقد والقرض، العدد 16، ، صفحة 520)،

تم تأسيس وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في عام 1994، وتم دمجها فيما بعد مع وزارة الصناعة والمناجم بهدف تطوير هذا القطاع، خاصة الصناعي. وقد تولت الوزارة مهمة تنظيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

تم إصدار عدة قوانين وقرارات لتعزيز القطاع، بما في ذلك قانون النقد والقرض في عام 1990 الذي هدف إلى تنظيم القطاع المالي وتعزيز الاستثمار، وقانون توجيه الاستثمار في عام 1993 الذي أسس وكالة وطنية لتسهيل الاستثمار.

تم صياغة قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي صدر في عام 2001 وتم تعديله في عام 2017. وفقًا لهذا القانون، يُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمؤسسات التي توظف من 1 إلى 250 شخصًا وتحقق إيرادات سنوية تتراوح بين 1 و 4 مليارات دينار.

هذه القوانين والتشريعات تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وتسهيل الحصول على التمويل والدعم اللازم لها، بما يعزز نمو القطاع وتطويره. والجدول التالية يوضح ذلك:

جدول 02 : تصنيف المؤسسات في الجزائر حسب مختلف المعايير

النوع / المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 20
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 40 إلى 400	من 20 إلى 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000

المصدر: القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 مؤرخ في : 2017/01/10، الجريدة الرسمية، العدد: 02، الصادر بتاريخ: 2017/01/11، ص: 05.

ولالأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الاقتصادي قامت الدولة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات تساهم في تطورها سواء ما تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر

نظرا لمكانة م ص م ومدى أهميتها في الاقتصاد الوطني بشكل جلي من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة من خلال مختلف البرامج المنتهجة وذلك بغية تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية، وحتى تتمكن من توسيع قاعدتها الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة ، وتشجيع الفكر الاستثماري لدى الشباب وتحقيق توازن اقتصادي يمس كافة التراب الوطني، قبل التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، من الضروري التعرف على أنواع هذه المؤسسات وتصنيفها وفقاً للإحصاءات التي تجريها مختلف الهيئات والهيكل المعنية بتطوير هذا القطاع. تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفقاً للوزارة المعنية، إلى قسمين رئيسيين: (غدير احمد، 2017):

المؤسسات الخاصة: تمثل هذه المؤسسات أكثر من 99% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتبع ملكيتها للأفراد أو الجهات الخاصة. تنقسم المؤسسات الخاصة إلى قسمين: المؤسسات التي يملكها أفراد طبيعيين، والتي تتألف من الأفراد الذين يملكون المؤسسة مباشرة، والمؤسسات التي يملكها أشخاص معنويون، والتي تشمل الشركات والشركات المساهمة.

المؤسسات العامة: تعود ملكية هذه المؤسسات جزئياً أو بالكامل للدولة. تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوالي 0.05% وفقاً للإحصاءات الأخيرة.

1.3. تطور عدد م ص في الجزائر في السنوات الأخيرة:

لقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة، خاصة مع توجه الأفراد نحو الفكر المقاولاتي ، خاصة من جانب حاملي الشهادات الجامعية، والجدول التالي يوضح تطورها كما يلي :

جدول 03: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

طبيعة م ص م	السنوات
-------------	---------

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	1014075	1060289	1060289	1093170	1193096	1230844	1266995
نسبة التطور	-	6.50	7.98	9.28	9.66	19.09	0.85	3.7	3.1	9.1	3.16	2.93
مؤسسات عامة	557	572	557	557	542	532	390	264	262	243	229	225
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1060553	1093532	1193339	1231073	1267220

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات الفترة (2010-2021).

من خلال الجدول السابق الذي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2021)، نلاحظ أن عددها في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر من بداية الفترة إلى نهايتها ونجد أن أكبر نسبة تطور خلال هذه الفترة كانت بين سنتي 2014 و 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 19.09 % وأقلها كانت بين سنتي 2015 و 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 0.85 %، ونجد أن عددها ارتفع في السداسي الأول من 2021 أين وصل إلى 1266995 مؤسسة خاصة فتزايدها مستمر من سنة لأخرى.

في القطاع العام، تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة العدد، وتشهد تغيرات متذبذبة في أعدادها بين الزيادة والنقصان. فقد ارتفع عددها، على سبيل المثال، في عام 2011 بواقع 16 مؤسسة، وبنسبة تقدر بحوالي 22.62 %، ثم انخفض في العام التالي 2012 بنفس النسبة. وتجدر الإشارة إلى أن أدنى مستوى لها تم تسجيله في النصف الأول من عام 2021، حيث بلغت 225 مؤسسة. يمكن القول أن هذه الأرقام والمؤشرات توضح الزيادة المتسارعة لتعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وتراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا ما يدل على المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتشجيع تنمية وتطوير القطاع الخاص الذي يترجم بوضوح توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

2.3. حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل:

إن الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصبح أكثر وضوحا وأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بخلق مناصب الشغل، فمن الواضح أنه ومع تزايد عدد هذا النوع من المؤسسات يقابله تزايد عدد العمال التابعين لهذا القطاع، والجدول الموالي يبين تطور عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط منذ سنة 2012 إلى غاية 2021.

جدول 04: عدد مناصب العمل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة (2012 - 2021)

البيان	الزراعة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	الصحة	النقل	السياحة	المجموع
2012	1108	31482	26965	8325	2615	14368	6072	90935
2013	25083	1091878	191646	148857	14587	105392	138692	1716135
2014	26270	1507381	194446	104905	17613	175135	110639	2192530
2015	53498	755397	126371	194152	30489	174327	139180	1473414
2016	3646	94134	15204	18119	3981	13683	15647	164414
2017	4770	103609	12600	14652	4998	5762	21227	167618
2018	9292	91722	12300	7377	4814	132	17407	143044
2019	2574	49698	7940	5463	2923	640	8151	77389
2020	56905	560065	238368	123638	28785	141514	74190	1223465
2021	57812	574773	241162	125399	30324	141599	76921	1247044
المجموع	8 24095	4860139	1067002	750887	141129	772552	608126	8496934

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2012-2021)

من خلال إحصائيات الجدول السابق يتبين أن قطاع الصناعة يأخذ حصة الأسد من حيث توفير مناصب الشغل، يليه بصفة متوسطة كل من قطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل، الخدمات، والسياحة، ليأتي في المرتبة الأخيرة كل من الزراعة والصحة. ومن خلال ذلك يتضح لنا مدى المساهمة الكبيرة لقطاع المؤ الص والمتو في توفير فرص الشغل، حيث تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المستحدثة لمناصب الشغل الجديدة، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة ظروف عمل هذه المؤسسات حيث تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم تركيزها على التكنولوجيا المتطورة ، بالإضافة إلى ذلك الدعم الذي حظيت به هذه المؤسسات من قبل السلطات خاصة بعد إنشاء الهيئات والأجهزة المساعدة على دعم الشباب العاطل عن العمل وإدماجه في عالم الشغل .

3.3. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع ضمن خمس مجالات نشاط أساسا وهي: الزراعة، الطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، الخدمات متضمنة الأعمال الحرة، ويمكن توضيح توزيع تلك المؤسسات خلال الفترة (2016-2021) في الجدول التالي:

جدول 05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2016-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	مجال النشاط
7909	7690	7481	6877	6392	6130	الزراعة
3199	3115	3066	2936	2843	2767	الطاقة، المناجم والخدمات التابعة
197937	193964	190170	182477	177727	174848	البناء والأشغال العمومية
108762	106121	103693	97728	92804	89597	الصناعات التحويلية
651225	631459	367100	338201	536560	513647	الخدمات متضمنة الأعمال الحرة
969032	942349	671510	1092908	1060025	786989	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016-2021)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التابعة لقطاع الخدمات والمهن الحرة هي الأكثر ارتفاعا، حيث تمثل النسبة الأكبر من مجموع هذه المؤسسات وذلك بالرغم من انخفاض عددها سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 (نسبة نمو -37%) ، لكن سرعان ما استرجعت مكانتها حيث تطورت بشكل متواصل بداية من 2019 أين وصلت سنة 2021 إلى 651225 مؤسسة ، فالقطاع يستولي على أكثر من 45% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وهذا راجع إلى خاصية هذه المؤسسات حيث لا تحتاج إلى تكاليف إنشاء عالية، وكذلك طبيعة المؤسسات الخدمية التي يكون هامش ربحها مرتفع مقارنة بباقي القطاعات، بالإضافة إلى تنوع مجاله ، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية ، في حين نجد قطاع الزراعة لا يأخذ حصة كبيرة من مجموع المؤسسات بما نسبته حوالي 0,81% وذلك رغم ما تبذله الدولة من مجهودات لدعم وتشجيع هذا القطاع، أما قطاع المحروقات فهي تمثل نسبة كذلك ضعيفة وهذا يعود بالأساس لاستحواذ الدولة على هذا القطاع وتأمينها له حيث يعتبر من القطاعات الإستراتيجية للدولة.

الجدول التالي يبين واقع توزيعها على مختلف مناطق البلاد:

جدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجهوية خلال الفترة (2013-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2014	2013	المنطقة / م ص م
881732	856779	830438	447817	415242	400615	332372	316364	الشمال
278915	270736	262340	141465	129767	125696	107727	102533	الهضاب العليا
106573	103558	100561	54211	50801	49595	42031	40517	الجنوب
1267220	1231073	1193339	643493	59510	575906	482130	459414	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2013-2021)

من خلال بيانات الجدول رقم (6) يبدو أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في المناطق الشمالية بنسبة تقريبيه تصل إلى 60% من الإجمالي في عام 2011، وتشهد هذه النسبة زيادة مستمرة بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي 7%، وتعود هذه التوزيعات إلى توافر الظروف الملائمة في تلك المناطق لمزاولة أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى توزيع السكان جغرافيا. أما فيما يتعلق بمنطقة الجنوب الجزائري، فإنها تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة تقدر بحوالي 10% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد في عام 2011، ويعود ذلك إلى قسوة مناخ تلك المناطق ونقص البنية التحتية المناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية.

ومما تجدر الإشارة إليه ومن خلال الجدول السابق هو القفزة النوعية التي عرفها عدد هذه المؤسسات سنة 2019 حيث زاد عددها بالضعف وهذا يعود إلى الاهتمام الكبير للدولة بهذا النوع من المؤسسات ، حيث تم منح العديد من المزايا الضريبية والبنكية للمستثمرين الخواص بموجب قانون الاستثمار لسنة 2016 ، حيث تم إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا على الاستثمارات الأجنبية وذلك بموجب قانون المالية 2020 .

5.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية حيث تمثل الجزء الأكبر من المبيعات في الخارج خلال 2015 أي بحصة تفوق 95.54 % من إجمالي قيمة الصادرات، مما يدل على تراجع بنسبة 0.23 % مقارنة بسنة 2014 أما بالنسبة للصادرات خارج قطاعات المحروقات لا تزال هامشية بنسبة 5.46 % من إجمالي قيمة الصادرات أي ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت زيادة قدرها 20.1 % مقارنة بسنة 2014، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99 % من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يمثل مجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات:

جدول 07: أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (2019-2021).

2021		2020		2019		المنتجات / السنوات
نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	
1,75	286,02	1,86	442,6	1,14	407,86	السلع الغذائية
87,6	14332	90,5	21541	92,8	33243	منتجات الطاقة والدهون
0,47	77,63	0,3	71,52	0,27	95,95	المنتجات الخام
9,81	16,04	6,77	0,32	5,46	1956,9	المنتجات النصف مصنعة
0,15	25,2	0,38	90,1	0,23	82,97	سلع التجهيز الصناعي
0,19	31,83	0,16	39,1	0,1	36,42	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
100	16358	100	23796,6	100	35823,5	المجموع

Source : Ministère de l'industrie et des mines, 2021-2019

من خلال هذا الجدول يتضح لنا مدى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير، فبالإضافة إلى هذه المساهمة المباشرة فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في التصدير كذلك، عن طريق سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر.

4- التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من التحديات التي تعيق قدرتها على النمو والتطور، وتتمثل هذه التحديات في عدة جوانب تشمل بيئة الاستثمار والسوق والتسويق، والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للفريق العامل، ومشكلة التمويل الملائم في الوقت المناسب. التمويل يعد من بين العوائق الرئيسية التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.

نسعى إلى توضيح أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- التحديات المتعلقة باليد العاملة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة توظيف اليد العاملة المؤهلة، وهذا التحدي يؤثر بشكل خاص على القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه المؤسسات إلى فرص تدريب وتطوير ملائمة لتأهيل الموظفين، حيث يجدر بالذكر أن العمال في هذه المؤسسات يتمتعون بمجموعة متنوعة من المهارات نظرًا لصغر حجمها، مما يجعل من الصعب عليها توفير برامج تدريبية شاملة بسبب التكلفة المرتفعة.

هذه التحديات تتطلب جهوداً مستمرة من الحكومة والقطاع الخاص لتوفير البنية التحتية المناسبة والدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تخطي هذه العقبات وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني. (بوقمقوم و غياط، 2008، صفحة 139).

- **التحديات المتعلقة بالتمويل:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتمويل، حيث يُعتبر استيراد المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة، خاصة تلك التي تستوردها المؤسسات من الخارج، أحد أبرز المشاكل التي تواجهها. ينبغي التأكيد على أن معظم هذه المؤسسات تفتقد إلى الخبرة اللازمة في إدارة عمليات الاستيراد، وخاصة مع التطورات الحديثة في هذا المجال. بعد فترة تحرير التجارة الخارجية، ظهرت مؤسسات خاصة تتخصص في عمليات الاستيراد، وركزت هذه المؤسسات على استيراد السلع الاستهلاكية ذات الطلب الكبير في السوق المحلية. وهذا النهج أثر سلباً على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل الكافي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وقطع الغيار والمعدات الإنتاجية.

تُعزى هذه المشاكل جزئياً إلى مشاكل الصرف وتذبذبات الأسواق العالمية، بالإضافة إلى غياب سياسات تنظيمية فعالة في هذا المجال، تلك التحديات تشكل عقبات كبيرة أمام تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتستدعي جهوداً مشتركة من القطاع الخاص والحكومة لإيجاد حلول فعالة تعزز من استقرار السوق المحلية وتحسن من جودة التمويل لهذه المؤسسات.

المجال (كتوش و طرشي، 2006، صفحة 1039)

- **تحديات تجارية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة في التوسع في الأسواق الخارجية، وذلك بسبب نقص الخبرة في هذا المجال. يزيد ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعدم توفر خدمات الدعم الملائمة للتصدير من صعوبة تسويق المنتجات، مما ينتج عنه زيادة في تكاليف التسويق وتقليل الأرباح المتوقعة من عمليات التصدير.

يعتبر ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات الدعم المخصصة للتصدير من التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه التكاليف العالية تجعل السوق الدولية غير ملائمة لهذه المؤسسات، وتجعل من الصعب تحقيق الربحية المرجوة من عمليات التصدير. بشكل عام، ينبغي على الحكومة والقطاع الخاص أن يعملوا معاً على توفير بيئة داعمة وملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوسع في الأسواق الخارجية، من خلال تقديم الدعم اللوجستي والتسويقي اللازم وتخفيض التكاليف النقل الدولي، مما يساعد على زيادة فرص نجاح التصدير وتحقيق الأرباح المستهدفة. (خنشور و العوادي، 2014، صفحة 51)

- **تحديات تنافسية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة في المنافسة الدولية، حيث يعاني المنتج الوطني الموجه للتصدير من عدم توافقه مع المعايير العالمية للجودة. هذا الوضع يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على المنافسة بشكل فعال في الأسواق العالمية، حيث يسود التفضيل للمنتجات ذات الجودة العالية التي تلي معايير السوق الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يزيد الانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية من تحديات المنافسة، مما يعرض المنتج الوطني للتهديد من المنافسة الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية والأسعار المنخفضة. يفقر السوق الوطني إلى آليات فعالة لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع ضعيف في مواجهة هذه التحديات التنافسية. (كتوش و طرشي، 2006، صفحة 1039)

- **عدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة نتيجة عدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية الضرورية. على الرغم من صدور نشرات اقتصادية من الوزارة المعنية، إلا أنها غالباً ما تكون غير كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس علمية موضوعية. هذا الوضع يؤدي إلى عدم إدراك المؤسسات للفرص الاستثمارية المتاحة، وتعيين جدوى التوسع أو تنويع النشاط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم معرفة المؤسسة بتطورات الإنتاج والطلب السوقي، وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار، يجعل من الصعب عليها وضع سياسات إنتاجية وتسويقية فعالة. هذا يعود جزئياً إلى عدم توفر مراكز متخصصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات الاقتصادية، مما يعيق القدرة على تحليل البيانات بشكل شامل والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. (غدير احمد، 2017، صفحة 28).

- **جمود المحيط الإداري:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جمود في البيئة الإدارية، حيث تتطلب الإجراءات الإدارية امتثالا دقيقا للسياسات والتشريعات، وتشكل هذه الإجراءات منصة للتواصل بين الحكومة وأصحاب المشاريع. ومع ذلك، فإن الإدارة الجزائرية لا تزال تتبع نهجاً رسمياً تقليدياً، حيث يعاني العديد من مشاريع الاستثمار من تأخر في الموافقة عليها أو تعثرها في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية هامة وتضييع الفرص على الاقتصاد الوطني.

يعود هذا التقاعس في المقام الأول إلى عدم فهم الإدارة الجزائرية للطابع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تزال تستمر في تطبيق نهجها الاشتراكي السابق، دون أخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتطلعات الحديثة لهذا القطاع.

- **القطاع غير الرسمي:** القطاع غير الرسمي يشكل تحدياً كبيراً في الجزائر، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، حيث يعمل خارج نطاق الرقابة الحكومية. ينجم عن هذا الواقع تعقيدات في فهم الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل بناء استراتيجيات فعالة أمراً صعباً. وفي إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة في عام 2006، تبين أن نسبة القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغت 34.2%.

يمكن تتبع أسباب انتشار هذا القطاع إلى عدة عوامل، منها: (قارة، 2010، صفحة 125):

- الفساد والتلاعب بالنفوذ والرشوة.

- التزوير والتقليد غير المشروع للعلامات التجارية.

- عمليات تبييض الأموال.

- التهرب الضريبي.

يتطلب التصدي لهذه التحديات تعزيز الرقابة وتعزيز الشفافية في الأنظمة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات القانونية وتشديد العقوبات على الممارسات غير القانونية.

- **تحديات تمويلية:** التحديات التمويلية تشكل عقبة كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يفتقر السوق المالي في البلاد إلى الثقافة اللازمة لدعم هذه المؤسسات، مما يجبرها على الاعتماد على نماذج التسيير التقليدية والموارد المالية المحدودة. البنوك، من جهتها، تفتقر إلى الرغبة في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات ولارتفاع المخاطر المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، تظل أسعار الفائدة مرتفعة بالنسبة لتلك المؤسسات، مما يجعل الوضع أكثر تعقيداً.

وإلى جانب تلك المشاكل المصرفية، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلية أخرى، مثل تقليل السيولة النقدية بسبب سحب الأرباح وضعف المدخرات الشخصية، مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجاتها التمويلية. (فتال و عزازية، 2017، صفحة 11)

5- الخاتمة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من مرونتها التي تمكنها من التكيف مع التحديات الخارجية والداخلية، تواجه قلة في الاستقرار، خاصة في البلدان التي لم تكن تعتمد هذا النوع من المؤسسات إلا لفترة قصيرة. يظهر هذا التحدي بوضوح في عملية تأسيسها وتشجيع نموها وتوسيع نطاق عملها، بالإضافة إلى ضمان استمراريتها في السوق.

فالجزائر لم تعرف بنوكها تطورا في مجال الإقراض والاستثمار، لأنها لم تتمتع في السابق بالاستقلالية التي تسمح بروح المبادرة، والاجتهاد في تنمية مواردها، بسبب احتكار الدولة ومركزية قراراتها. غير أن الدخول في اقتصاد السوق وما حمله من تغيرات على الجانب التشريعي وجدت البنوك نفسها مجبرة على التأقلم مع المناخ الجديد، والاستجابة لكل متطلباته والاستفادة من استقلاليتها، ولكن وجدت نفسها عاجزة على ذلك في ضوء قدم الآليات المستخدمة وضعف هيكلها ونقص خبرة إطارها،

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المتغيرات الجديدة التي رُميت في أحضان هذه البنوك التي غالبا ما ترفض عملية الإقراض دون ضمان لأنها ترى في ذلك ما يهدد بقائها هي الأخرى.

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن الفرضية الأولى التي تقول إنّ "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بفعالية في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني" تُرفض، حيث تظهر مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني بحدود محدودة، خاصة إذا ما قورنت مع مساهمتها في الدول الرائدة في هذا المجال. بالمقابل، يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تقول انه "توجد العديد من الصعوبات والعراقيل التي تشكل تحدياً كبيراً أمام تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

ومنه ومن خلال ما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها أساسية من أجل الدفع قدما بعجلة هذا القطاع حيث نوجزها فيما يلي :

- إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تأهيل المحيط القانوني والإداري، تأهيل المحيط المالي والمصرفي، تأهيل المحيط الجبائي؛
- تعزيز الاقتصاد الوطني بقاعدة للبيانات والمعلومات المعتمدة على التطبيقات الحديثة؛
- تطوير الهياكل القاعدية والتحتية والأطر التشريعية والتنظيمية؛
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل هذه المؤسسات لمواكبة التطور التكنولوجي؛
- إنشاء سوق دائم لمنتجات هذا القطاع، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية؛
- وضع برامج واليات لرفع نسبة صادرات هذه المؤسسات من خلال اتخاذ تدابير فعالة؛
- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع؛
- استحداث أساليب تمويلية حديثة وتفعيلها من خلال إعادة النظر في قانون النقد والقرض؛
- ترقية السوق العقاري، وخلق سوق مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المراجع والإحالات.

- خنشور، ج &، العوادي، ح. (2014). نحو إرساء استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مجلة الواحات البحث والدراسات، المجلد 07، العدد 51، 02.
- الجريدة الرسمية. (2017). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17/02 مؤرخ في 10/01/2017. الجزائر.
- بوختالة، س (2011).، ص. (45) دور وأهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر. رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تيارت.
- بوقمقوم، ش &، غياط، م. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 139،
- غدير احمد، س. (2017). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي، أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة ورقلة.
- صالح، ص (2004).، ص. (171) أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ورقة علمية مقدمة لندوة المشروعات ص م في الوطن العربي إشكالات وآفاق التنمية، القاهرة. مصر: القاهرة.
- فتال، ع &، عزازية، س. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ديسمبر 2017، الجزائر: جامعة حمه لخضر الوادي.
- قارة، م. (2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة.
- قانون الاستثمار. (2000).، المرسوم التنفيذي 190/2000 المؤرخ في 11/07/2000،.، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص. 06:
- قانون النقد والقرض، ق. 1.، العدد 16، ص. (520). قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990. الجريدة الرسمية.
- كتوش، ع &، طرشي، م. (2006). تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أفريل، 2006. جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف.
- لخلف، ع. (2000). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
- محمد بلقاسم، ح. (1990). الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر. الجزائر.
- Mebtoul, A. (1981.p81). évolution des structures de l'économie Algerienne (1967- 1980). Hydra, Alger: office des publications universitaires